مجلة تسليم
Journal Homepage: https://tasleem.alameedcenter.iq
ISSN: 2413-9173 (Print) ISSN 2521-3954 (Online)

في التَّسْلِيْمِ النبويّ:

التَّحْلِيْلُ النَّحْوِيُّ فِي الخِطَابِ النَّبَوِيِّ
الوَارِدِ فِي أَحَادِيْثِ فَضْلِ العِلْمِ (الكَافِي لِلْكُلَيْنِيِّ - اخْتِيَارًا)

مُحَمَّد علوي أحمد بن يحيى [1]

١ جامعة عدن/ كُلِّيَّة الآداب/ قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها، اليمن؛

drm.binyahia@gmail.com

دكتوراه في اللغة العربية / أستاذ

تاريخ التسلّم	تاريخ القبول	تاريخ النشر
٢٠٢٤/٥/٢٢	٢٠٢٤/٧/١٤	٢٠٢٤/٩/٣٠

المجلـد (١٩) العـدد (٣١)
رَبِيْع الأوَّل ١٤٤٦هـ . أيْلُول ٢٠٢٤ م

DOI:
10.55568/t.v19i31.25-54

CC BY NC

مُلَخَّصُ البحْث

يتناولُ هذا البحثُ دراسة التحليل النحويَّ، في خِطابِ رَسُولِ الله، مُحَمَّد بنِ عبدِ الله ﷺ، الخاصَّةِ في أحاديثِه، الواردَةِ في فَضْلِ العِلم. واتُّخِذَ كتابُ (أصُولِ الكافِيّ)، لمُحَمَّد بنِ يعقُوبِ الكُلِينيّ، مجالًا لهذا الدراسة.

وقد اقتصرَ البحثُ على دراسةَ التحليل النحويّ، الواردةِ في الأحاديثِ التي أُسنِدَت إلى لِسانِ النبيِّ ﷺ مباشرَةً، وتَرَكَ ما دُونَها.

والاستدلالُ بالحديثِ النبويِّ، وعَدُّهُ مصدرًا من مصادر الاستشهادِ باللُّغة والنحو، ممَّا اختَلَف النَّحويُّون فيه - ولا سيَّما المتأخِّرين منهم - بينَ مُؤيِّدٍ ومانعٍ ومتوسِّطٍ بينهما. ولا بأسَ من الاستشهادِ به - على سبيلِ الاستِئْناسِ والتبرُّكِ - إذا لم يرتقِ إلى مستوى التواتُرِ اللَّفظي، وإلَّا لَزِمَ الاستشهادُ به، وعَدُّه مصدرًا معتبرًا من مصادر اللُّغةِ والنَّحو.

الكلمات المفتاحيَّة: الدَّلالةُ النَّحويَّة، الخِطابُ النبويّ، فَضْلُ العِلم، أصُول الكافِيّ.

Syntactic Analysis of Prophetic Discourse (Content of Virtue of Knowledge, Al-Kafi of Al-Kulayni as Selective)

Muhammad Alawi Ahmed bin Yahya [1]

1 University of Aden/ College of Arts / Department of Arabic and Literature, Yemen;

drm.binyahia@gmail.com

PhD. in Arabic Language/ Professer

Received:	Accepted:	Published:
22/5/2024	14/7/2024	30/9/2024

DOI: 10.55568/t.v19i31.25-54

Volume (**19**) Rabi'a Alawwal 1446 AH.
Issue (**31**) September 2024 AD

CC BY NC

Abstract

This research tackles the grammatical analysis of the Prophet Muhammed discourse on the virtue of knowledge, and the book 'Usul al-Kafi' by Muhammed bin Ya'qoub Al-Kulaini is selected as a model. It is limited to the grammatical analysis of hadiths directly attributed to the Prophet Muhammad (peace be upon him and his pure progeny) , barring those attributed to others.

Using prophetic hadiths as a source for linguistic and grammatical evidence has been a subject of disagreement among grammarians, particularly the later ones : some support, some oppose and still others fall between them . While it is permissible to cite such hadiths for the purpose of familiarity and blessing, provided they do not reach the level of textual transmission, it is obligatory to cite them and consider them as a reliable source for language and grammar.

Keywords: grammatical connotation, prophetic discourse, the virtue of knowledge, Usul al-Kafi

توطئة:

الحمد لله حَمدًا يوافي نِعَمَه ويكافِئُ مَزِيدَه، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعدَه، وعلى آلِه الطاهرين... وبعد:

فإنَّ اللِّسان العربيّ ما كان لِيَحظى بهذا الشرف المتسامِي، بين لغات العالم الحيَّة، لولا أنَّ الله (سبحانَه وتعالى) اختارَه لخاتم كُتبِه، المنزَّل على خاتمِ رُسُلِه، مُحَمَّد ﷺ.

ومن فَرطِ حُبِّ المؤمنين لنبيِّهم، وتعظيمِهم له، وإعجابهم بفصاحته وبلاغتِه وحِكْمَتِه، التي لا تضاهَى، حرصُوا على حِفظ ما استطاعوا إليه سبيلًا، من أقوالِه وأفعالِه وصفاتِه؛ ليهتَدُوا بهَديِها، في معاشهم ومعادهم.

ومع تصرُّم حِقَبِ الزمان، اجتهد رُوَاة الحديث، في جمع أحاديث النبيّ المصطفَى، في كُتُب خاصَّة؛ لحفظِها من الضياع والنسيان، وعكفُوا على دراستها وتنقيحها وتنقِيَتها، ممَّا شابَها من الأحاديث الموضوعة، المفتراة عليه.

ثُمَّ انقسم العلماء، في دراسة هذه الأحاديث: بين معتنٍ بألفاظها المنطوقة، وهم علماء اللُّغة والنحو وأضرابهم، ومعتنٍ بمعانيها وما تهدِي إليه من أحكامٍ شرعيَّة، وهم المفسِّرُون والفقهاء وأضرابُهم.

وقد خُصَّ هذا البحث بدراسة التحليل النحويّ، في الخِطاب النبويّ، الواردة في (فَضْل العِلم)، في أحد كُتب الحديث، المعتمَدَة عند علماء الشِيعة الإماميَّة، ألا هو كتاب (أصُول الكافيّ) لأبي جعفرٍ مُحَمَّد بنِ يعقوب الكُلِينيّ (ت ٣٢٨هـ، أو ٣٢٩هـ).[١] [٢]*

---

١ الزركْلي، خير الدين. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط١٥ (بيروت - لبنان: دار العَلم للملايين، ٢٠٠٢)، ٧/ ١٤٥.

٢ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء، تحقيق. محي الدين سعيد الهروي، ط١ (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٦)، ١٥/ ٢٨٠.

* وصفه الذهبي بقوله: "شيخ الشيعة، وعالم الإمامية، صاحب التصانيف، أبو جعفر محمد بن يعقوب الرازي الكُليني (بنون). روى عنه: أحمد بن إبراهيم الصَّيمَريّ، وغيره، وكان ببغداد، وبها توفي، وقبره مشهور. مات سنة ثمان وعشرين وثلاث مئة. وهو بضم الكاف وإمالة اللام، قيده الأمينَ".

دلالة (الخِطاب) اللُّغويَّة واللِّسانيَّة:

يرجع الأصل اللُّغويّ لهذا اللَّفظ، إلى الجَذر (خ ط ب)، ومن تصريفاته: "الخِطاب والمخاطَبَة: مراجعَةُ الكلامِ، وقد خاطبَه بالكلامِ مخاطبَةً وخِطابًا، وهما يتخاطَبان"[٣]، ومن معانيه: "أنَّ الخُطبةَ: اسمٌ للكلامِ، الذي يتكلَّمُ به الخَطيبُ، فيوُضَعُ موضِعَ المصدَر"[٤]؛ يُقال: "خطَبَ الخاطِبُ على المِنبَرِ خَطابةً، بالفَتحِ، وخُطْبةً، بالضمِّ، وذلكَ الكلامُ: خُطبةً أيضًا، أو هي: الكلامُ المنثُورُ المسجَّعُ، ونحوُه".[٥] أمَّا دلالته اللِّسانيَّة فلها تعلُّق وثِيق بـ(لسانيَّات النَصِّ وتحليل الخِطاب)، المتمثِّلة في كلام الخطيب البليغ المرتَكِز على فنِّ البرهان، والتأثير السَلبيّ أو الإيجابيّ، فيمَن يُلقَى عليهم خِطابُه[٦]، وهذا الخِطاب يشتمل على بُعدَين: وظيفيّ، ودَلاليّ. أمَّا الوظيفيّ: فيُقصَد به النَصّ: المنطوق، أو المكتوب، الذي تنتَظِم فيه السياقات التركيبيَّة (النحويَّة) التي تتألَّف من عناصر الجملة – في أي لغة كانت – ومدَى تماسكها وتآلف عناصرها. وأمَّا الدَلاليّ: فيُقصَد به المقام التواصُليّ (Situation Communicative) الذي يتعارَف عليه، ويتواصل به، كلٌّ مِن المخاطِب والمخاطَب، والذي يقال في ظروف نفسيَّة، واجتماعيَّة، ومستوى ثقافي، ملائِم لكليهما[٧].

الاستشهاد بالحديث النبويِّ عند النَّحويِّين:

الحديث النبويّ له مفهومان: شرعيّ، ولغويّ؛ أمَّا مفهومه عند علماء الشرع فهو: أقوال نبيِّه ورسوله ﷺ، وأفعاله، وأحواله[٨]. ويجوز لراوي الحديث، العالم بالعربيَّة، أن يتصرَّف في ألفاظه المرويَّة عنه؛ بحيث لا يُخِل بمعناه العام[٩]. وأمَّا مفهومه عند علماء اللُّغة والنحو فهو:

---

٣ ابن منظور، لسان العرب، ط١ (بيروت: دار صادر، ١٩٩٧)، مادة:خطب.

٤ ابن منظور، مادة :خطب.

٥ الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط، تحقيق. مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٣ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣)، مادة:خطب.

٦ فضل، صلاح .بلاغة الخطاب وعلم النص (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (١٦٤)، ١٩٩٢)، ٦٥-٧٠.

٧ مداس، أحمد .لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري (إربد_ الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٩)، ٣-٥.

٨ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر .تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، بعناية. مازن محمد السرساوي، ط١ (الدمام/ السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٣١)، ٦٩.

٩ ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق. أحمد محمد شاكر (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، د.ت.)، ١٣٦.

أقوال الرسول ﷺ، التي تلفَّظ بها - نصًّا - مِن فِيه، وحَسْب[١٠]، وأمَّا أفعاله وأحواله فتُعَدُّ من مرويَّات معاصريه، من آل بيته وصحابته وتابعيهم... ولهذا لا يمكن عَدُّها من حديث رسول الله، إلَّا مجازًا.

ومن خلال التأصيل السابق، يتبيَّن أنَّ المعتبر عند عالم الشرع، فيما يستنبطه من أحكام شرعيَّة، من الحديث النبويّ، هو السياق الدلاليّ العام للحديث، أمَّا تحرِّي نسبة ألفاظه وسياقاته التركيبيَّة إلى الرسول ﷺ فيستوي عنده ثبوتها ثبوتًا قطعيًّا أو ظنِّيًّا[١١]، في حين أنَّ المعتبر عند عالم اللُّغة والنَّحو، فيما يستنبطه من أحكام لغويَّة ونحويَّة، من الحديث النبويّ هو ضرورة ثبوت ألفاظه وسياقاته التركيبيَّة ثبوتًا قطعيًّا، عن رسول الله ﷺ وحسب، ولا مجال للاستشهاد به في حال ثبوتها ثبوتًا ظنِّيًّا، إلَّا على سبيل الاستظهار والتبرُّك.[١٢]

ولعلَّ مناط اختلاف النحويِّين المتقدِّمين والمتأخِّرين، في الاستشهاد بالحديث النبويّ، في تأصيل الأحكام النحويَّة والصرفيَّة، ما بين مُجِيز ومانع، نشأ بسبب تشدُّد الفريق الأوَّل، في الاقتصار على اعتبار اللَّفظ الصادر من الخطاب النبويّ، وتساهل الفريق الثاني في اعتبار معنى الخطاب النبويّ، حتَّى وإن غُيِّرَت ألفاظُه! وكأنَّهم مالوا إلى اعتبار الأصل الذي وضعه رواة الحديث والفقهاء، في قبول الاستشهاد-المطلق- بالحديث، بعدما كاد هذا الأصل يمتنع عند سلفهم من النحاة.[١٣]

ومع أنَّ مصنِّفي كُتب الحديث اشترطوا، في جواز رواية الحديث بالمعنى، أن يكون الراوي عالمًا بصيرًا بمترادفات الألفاظ العربيَّة، التي لا تُحِيل معنى الحديث؛ بوضع أحدها مكان الآخر - كما في الأحاديث الصِحاح -[١٤] نجد أنَّ الكثير من متقدِّميهم تساهلوا في هذا الشرط، الذي ألزموا أنفسهم به؛ فقد نقل أحمد بن فارس (ت ٣٩٥) حال الناس عامَّة، والفقهاء ورواة الحديث خاصَّة، فيما يخصُّ تورُّعهم في نقل حديث رسول الله ﷺ قبل زمانه، وكيف

١٠ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر .الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، تحقيق. طه عبد الرؤوف سعد (القاهرة: مكتبة الصفاء، ١٩٩٩)، ٥٥.

١١ المالكي، ابي إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي .الموافقات في أصول الشريعة (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤)، ٢٢-٢٥.

١٢ السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، ٥٨.

١٣ السيوطي، ٥٥-٥٩.

١٤ ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ١٣٦.

تغيَّر حالهم في زمانه، بقوله: "قد كان الناسُ قديمًا يجتنبون اللَّحنَ، فيما يكتُبونه أو يقرؤونه، اجتنابَهم بعضَ الذُنوب! فأمَّا الآنَ فقد تجوَّزوا؛ حتَّى إنَّ المُحَدِّث يُحَدِّث فيُلحِن، والفقيهُ يؤلِّفُ فيُلحِن؛ فإذا نُبِّهَا قالا: ما ندري ما الإعرابُ! وإنَّما نحن محدِّثون وفُقهاء؛ فهما يُسرَّان بما يُساءُ به اللَّبِيب"![١٥]

ومع احتدام هذا الخلاف بين النَّحويّين، وقف فريق ثالث منهم موقفًا متوسِّطًا، يُجيز فيه الاستشهاد بأنواع من الأحاديث النبويَّة، ويمنع الاستشهاد بأنواع أخرى، ومن أبرزهم الشاطبيّ (ت ٧٩٠هـ)، الذي فصَّل هذه المسألة، بقوله: "أمَّا الحديث فعلَى قسمَين: قسم يعتَنِي ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللِّسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه؛ لمقصود خاصٍّ، كالأحاديث التي قُصِد بها بيانُ فصاحته (صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم)، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبويَّة؛ فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربيَّة".[١٦]، وتبعه في رأيه -من متأخري النحويّين- السيوطيّ (ت ٩١١)، الذي أضاف جواز الاستشهاد بالأحاديث القِصار، على قِلَّتها،[١٧] ومن الدارسِين المحدَثِين (مُحَمَّد الخَضِر حسين)، الذي أورد ستَّة أنواع من الأحاديث النبويَّة، رأى أنَّه يجوز الاستشهاد بها في اللُّغة والنحو،[١٨] وأيَّدَتْه فيها (خديجة الحديثيّ)، مع شيء من التفصيل،[١٩] وغيرهما. وهو الرأي الذي آنَسُ به عمومًا.

الاستشهاد النَّحويّ بالأحاديث الواردة في (أصول الكافي):

يُعَدُّ هذا الكتاب من المؤلَّفات الجامعة للأحاديث النبويَّة الشريفة. وبالنظر إلى نصوصه يتبيَّن أنَّها ليست كلُّها متَّصلة السَند إلى قائلها الأوَّل، رسول الله ﷺ وإنَّما هناك طائفة منها متَّصلة السَند إليه، وطائفة أخرى مقطوعة السَند عنه، وموقوفة على قائليها، من أئمَّة آل البيت النبويّ.[٢٠]

---

١٥ ابن زكريا، أحمد بن فارس. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه. أحمد حسن بسج، ط١ (بيروت – لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧)، ٣٥.

١٦ البغدادي، عبد القادر بن عمر .خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق. عبد السلام هارون، ط٤ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧)، ١/ ١٣.

١٧ السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، ٥٥.

١٨ حسين، محمد الخضر. دراسات في العربية وتاريخها، ط٢ (دمشق – سوريا: المكتب الإسلامي، ١٩٦٠)، ١٧٧-٨٠.

١٩ الحديثي، خديجة .موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف)العراق: دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١)، ٤٢٢.

٢٠ أبو زهرة، محمد. الإمام الصادق حياته وعصره- آراؤه وفقهه (مطبعة أحمد علي مخيمر، د.ت.)، ٤٢٩.

حتَّى وإن كانت أحاديثه المتَّصلة تضاهي، في صحَّتها، الأحاديثَ الواردة في صحيح (البخاريّ) المُعتمَد عند أهل السُنَّة[٢١] فكلا الكتابين لا يُحتَجُّ بأحاديثهما في التأصيل النحويّ؛ لكون أحاديثهما رُوِيَت بالمعنى -غالبًا- ووردت بطريق الآحاد من الرواة، ولم ترد بطريق التواتر اللَّفظيّ؛ بأن كان راوِيها في كلِّ طبقة - جَمْعٌ لا يمكن تواطؤُهم على الكذب عن مثلهم، مِن أوَّل الإسناد إلى آخره.[٢٢ ٢٣*]

وغاية الاستشهاد النَّحويّ بهذا النوع من الأحاديث النَّبويَّة، هو أن يكون على سبيل الاستئناس والتبرُّك، لا على سبيل الاحتجاج المُطلَق بها؛ يقول ابن خَرُّوف (ت ٦٠٩هـ): "يُستشهَد بالحديث كثيرًا، فإنْ كان على وجه الاستظهار والتبرُّك بالمرويِّ فحَسَن، وإن كان يرَى أنَّ مَن قبلَه أغفَلَ شيئًا وجب عليه استدراكُه، فليسَ كما رأَى".[٢٤]

وبناءً على ما سبق ستكون دراسة التحليل النحويّ في هذا الكتاب محصورة في أحاديث (فضل العلم)، الواردة في الكتاب الثاني منه**، التي اتَّصل سنَدُها بأقوال النبيّ ﷺ اتِّصالًا مباشرًا، ويُستبعَد غيرها، ممَّا انقطع سندُها بأقواله.

الحديث الأوَّل (باب فَرْض العِلم ووجوب طَلَبِه والحثِّ عليه) - أخبرَنا مُحَمَّد بنُ يعقوبَ، عن عليِّ بنِ إبراهيمَ بن هاشمٍ عن أبيه، عن الحسَنِ بنِ أبي الحسينِ الفارسيّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ زيدٍ، عن أبيه، عن أبي عبدِ الله عليه السلام قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: "طلَبُ العِلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلمٍ، ألا إنَّ اللهَ يُحِبُّ طلبةَ العِلم".[٢٥]

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُعَدُّ الجزء الأوَّل من هذا الحديث وهو "طلَبُ العِلمِ فريضةٌ" شاهدًا يُستدَلُّ به على الجملة الإسميَّة، التي تخلو من العوامل اللَّفظيَّة الناسخة لحُكم الرفع في ركنَيها، في حين يُعَدُّ الجزء الثاني منها، وهو "إنَّ اللهَ يُحِبُّ طلبةَ العِلم" شاهدًا يُستدَلُّ به على الجملة الإسميَّة، التي يُنسَخ

٢١ أبو زهرة، ٤٣١.
٢٢ السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ٧٥١.
٢٣ حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ١٧٧.
٢٤ السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، ٥٨.
٢٥ الكليني، محمد بن يعقوب. أصول الكافي، ط١ (بيروت - لبنان: دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ١/ ٢٤.
* الجدير بالذكر أن (محمد الخضر حسين) اعتمد هذا النوع في ضمن الأحاديث النبوية التي يصح الاستشهاد بها في التقعيد النحوي.
** ما بين صفحات (٢٤) إلى (٥٤).

في ركنَيها حُكم الرفع؛ بدخول العامل اللَّفظيّ (إنَّ) التوكيديَّة الناسخة عليها، التي تسبَّبَت في نصب اسمها (مُبتدَئِها) ورفع خبرها، كما أنَّ دخول (إنَّ) هذه عليها إنَّما جاء لتوكيد محبَّة الله لبُغاة العِلم. وأمَّا دخول (ألَا) الاستفتاحيَّة المفيدة للتنبيه[٢٦] قبل (إنَّ) التوكيديَّة الثقيلة، فالغرض منه إثارة انتباه المخاطب، وتفيد -أيضًا- التوكيد، زيادة على توكيد (إنَّ) الناسخة.

واجتماع المؤكِّدَين: (ألَا) الاستفتاحيَّة، و(إنَّ) الناسخة للجملة الإسميَّة، في سياق واحد؛ للدلالة على المبالغة في تقوية الحُكم، يُعَدُّ من التراكيب الفصيحة، وورد منها قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة ١٢) وقوله جَلَّ ثناؤه: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ (البقرة ٢١٤)، وقوله تعالَتْ عظمَتُه: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (يونس ٦٢).. يقول (السَمِين الحلَبيّ)، في توضيح دلالات التوكيد، في الآية الأولى: "جِيءَ في هذه الجملةِ بضروبٍ من التأكيد، منها: الاستفتاحُ والتنبيهُ والتأكيدُ بـ(إنَّ) والإتيانُ بالتأكيدِ أو الفصلِ بالضميرِ وبالتعريفِ في الخبرِ، مبالغةً في الردِّ عليهم، فيما ادَّعَوه من قولهم: إنَّما نحنُ مُصلِحُون...".[٢٧]

الحديث الثَّاني (بابُ فَرْضِ العِلم ووجوبِ طلبِه والحَثّ عليه) - عِدَّةٌ من أصحابِنا، عن أحمدَ بنِ مُحَمَّد البَرْقِيّ، عن يعقوبَ بنِ يزيدَ، عن أبي عبدِ الله (رجل من أصحابنا) رفَعَه، قال: قال أبو عبد الله ﷺ: قال رسول الله ﷺ: "طَلَبُ العِلمِ فَرِيضَةٌ". وفي حديث آخرَ قالَ: قالَ أبو عبدِ الله ﷺ: قالَ رسولُ الله ﷺ: "طَلَبُ العِلمِ فريضةٌ على كُلِّ مُسلِمٍ، ألَا وإنَّ اللهَ يُحِبُّ طلبة العِلم".

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

سبق تفصيل دلالاته النَّحويَّة في الحديث الأوَّل.[٢٨]*

الحديث الثالث (باب صِفَة العِلم وفضلِه وفضلِ العُلَماء) - مُحَمَّد بنُ الحسَنِ وعليُّ بنُ مُحَمَّد، عن سَهْلِ بنِ زيادٍ عن مُحَمَّد بنِ عيسى، عن عُبيدِ الله بنِ عبدِ الله الدَهْقان، عن دِرِسْتٍ الواسِطيّ، عن إبراهيمَ بنِ عبدِ الحميد، عن أبي الحسَنِ موسى ﷺ قالَ: دخلَ رسولُ الله ﷺ

٢٦ الأنصاري، ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق. محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مطبعة المدني، د.ت.)، ١/ ٦٨.

٢٧ السمين الحلبي، شهاب الدين. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، د.ط. (دمشق: دار القلم، د.ت.)، ١/ ١٣٩.

٢٨ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٢٤.

* هذا الحديث هو الحديث النبوي الخامس من (باب فرض العلم ووجوب طلبه والحث عليه) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي)

المسجدَ، فإذا جماعةٌ قد أطافُوا برجلٍ، فقالَ: ما هذا؟ فقيلَ: علَّامة: فقال: وما العلَّامة؟ فقالوا له: أعلمُ الناسِ بأنسابِ العرَبِ ووقائعها، وأيَّام الجاهليَّة، والأشعار العربيَّة، قال: فقالَ النبيُّ ﷺ: ذاكَ عِلمٌ لا يَضُرُّ مَن جَهِلَه، ولا ينفعُ مَن عَلِمَه"، ثُمَّ قالَ النبيُّ ﷺ: "إنَّما العِلمُ ثلاثةٌ: آيةٌ مُحكمَةٌ، أو فريضةٌ عادلةٌ، أو سُنَّةٌ قائمةٌ، وما خلاهُنَّ فهُوَ فَضْل".[٢٩]*

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلُّ بهذا الحديث على اختصاص (إذا) الفجائيَّة - في قوله ﷺ: "فإذا جماعةٌ قد أطافُوا برجلٍ..." - بالدخول على الجملة الإسميَّة، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ * وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾؛ (الأعراف ١٠٧- ١٠٨) (الشعراء ٣٢-٣٣) يقول (ابن هشام): "(إذا) على وجهَين: أحدُهما- أن تكون للمفاجأة؛ فتختصُّ بالجمل الإسميَّة، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب ومنه ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (طه ٢٠)، ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ .(يونس ٢١)

وهي حرفٌ عند الأخفش، ويرجِّحه قولهم: خرجتُ فإذا إنَّ زيداً بالبابِ - بكسر (إنَّ) - لأنَّ (إنَّ) لا يعملُ ما بعدها فيما قبلَها، وظرفُ مكانٍ عند المبرِّد، وظرف زمانٍ عند الزجّاج، واختار الأوَّل ابن مالك، والثاني ابنُ عُصفور، والثالث الزمَخْشَرِيّ، وزعم أنَّ عاملها فعل مقدَّر مشتقٌّ من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾ (الروم٢٥) الآية: إنَّ التقدير: إذا دعاكُم فاجأتُمُ الخروج في ذلك الوقت، ولا يُعرَف هذا لغيرِه، وإنَّما ناصبها عندهم الخبر المذكور، في نحو: خرجْتُ فإذا زيدٌ جالسٌ، أو المقدَّر في نحو: فإذا الأسدُ، أي: حاضر، وإذا قدَّرتَ أنَّها الخبر فعاملها (مستَقِرٌّ) أو (استقَرَّ)".[٣٠]

ويُستدَلّ به على تصدُّر (ما) الاستفهامية الجملة الإسميَّة، في قوله: "ما هذا"؟ و"ما العلَّامة"؟ يقول (ابن عقيل) في الموضع الخامس من مواضع وجوب تأخير الخبر: "أن يكونَ المبتدأُ له صَدرُ الكلام: كأسماءِ الاستفهام...".[٣١]

---

٢٩ الكليني، ١/ ٢٥.

٣٠ الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١/ ٨٧.

٣١ العَقيلي، عبد الله بن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، تحقيق. حمد محيي الدين معبد الحميد (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ١/ ٢٣٨.

* هذا الحديث هو الحديث النبوي الأوَّل من (باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي)

ويُستدَلّ به - أيضًا - على كَفِّ عمَلِ (إنَّ) الناسخة - وأخواتها إلَّا (ليت) - إذا اتَّصل بها (ما) الكافَّة [٣٢]، في قوله: "إنَّما العِلمُ ثلاثةٌ...".

كما يُستدَلّ به على كون (ما) هنا شرطيَّة جازمة، ووجوب اقتران جوابها بالفاء إذا لم يصلُحْ لأنْ يكون شرطًا، كالجملة الإسميَّة[٣٣]، في قوله: "وما خلاهُنَّ فهُوَ فَضلٌ".

الحديث الرابع (باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء)- عليُّ بنُ مُحَمَّد، عن سَهلِ بنِ زيادٍ، عن النَّوفَلِيّ، عن السَّكُونيِّ، عن أبي عبدِ الله ﷺ عن آبائِه قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: "لا خَيرَ في العيشِ إلَّا لِرجُلَينِ: عالمٍ مطاعٍ، أو مُستمِعٍ واعٍ".[٣٤]*

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بهذا الحديث على مجيء (لا) - هنا - دالَّة على التبرئة، أي: نفي الجِنس، وبناء اسمها على ما كان يُنصَب به، لكونه مفردًا، غير مضاف ولا مشبَّهًا به؛ فيتركَّب معها ويصيران كالشيء الواحد،[٣٥] وعلى دلالة الحرف (إلَّا) على الحَصر، وتفرُّغ الاستثناء؛ لوقوعه في سياقٍ منفيّ، ولعدم اشتغاله بما يطلُبه.[٣٦]، كلّ ذلك في قوله: "لا خَيرَ في العيشِ إلَّا لرَجُلَين...".

كما يُستدَلّ بقوله: "عالمٍ مطاعٍ، أو مُستمِعٍ واعٍ"، على الإتباع: بالبدل، وهو: "التابعُ المقصودُ بالحُكمِ بِلا واسِطَة"[٣٧]، وبعطف النسَق، وهو: "تابعٌ لما قبلَه، يتوسَّطُ بينَه وبيَن متبوعِه، في اللَّفظِ، أحدُ حُروفِ العَطفِ"[٣٨]، وبالنعت، وهو: تابع مشتقّ أو مؤوَّل به، يفيد تخصيص متبوعه، أو توضيحه، أو مَدْحه، أو ذَمَّه، أو الترحُّم عليه".[٣٩]، والنعت هنا يفيد تخصيص متبوعه. والتخصيص في خطاب العرب يدلُّ على "تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، نحو (مررتُ برجلٍ طويلٍ)؛ وذلك أنَّ كلمة (رجل) عامَّة تشمل كلَّ واحد من أفراد الجنس؛ فإن قلتَ (طويلٍ) فقد قلَّلت

٣٢ العَقيلي، ١/ ٣٧٤.
٣٣ العَقيلي، ٤/ ٣٧.
٣٤ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٢٦.
٣٥ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٢/ ٨.
٣٦ العَقيلي، ٢/ ٢١٨-٢١٩.
٣٧ ابن هشام، أبي محمد عبد الله. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط. (القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٤)، ٤٤٥.
٣٨ الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد. شروح الحدود النحوية، تحقيق. محمد الطيب الإبراهيم، ط١ (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٦)، ١٩٢.
٣٩ الأنصاري، ابن هشام. شرح شذور الذهب، د.ط. (القاهرة، مصر: دار الطلائع، ٢٠٠٤)، ٤٣٨.
* هذا الحديث هو الحديث النبوي السابع من (باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

الاشتراك بإخراجك القِصار، وغير الطِوال عمومًا؛ فإن قلتَ (مررتُ برجلٍ طويلٍ أسمرَ) زِدْتَه تخصيصًا؛ بتقليلِكَ الاشتراكَ أكثرَ؛ فإنَّك أخرجْتَ غير السُمْر من الرجال الطوال؛ فإن قلتَ: (مررتُ برجلٍ طويلٍ أسمرَ أعرجَ) زِدْته تخصيصًا وهكذا".[٤٠]

الحديث الخامس (باب ثواب العالم والمتعلِّم)- مُحَمَّد بنُ الحسَنِ وعليِّ بنِ مُحَمَّد، عن سَهلِ بنِ زيادٍ، ومُحَمَّد بنِ يحيى، عن أحمدَ بنِ مُحَمَّد -جميعًا- عن جعفرَ بنِ مُحَمَّد الأشعَرِيِّ، عن عبدِ الله بنِ ميمونٍ القَدَّاح، وعليِّ بنِ إبراهيمَ، عن أبيهِ، عن حمَّادِ بنِ عيسى، عن القدَّاح، عن أبي عبدِ الله عليه السلام قالَ: قالَ رسول الله صلى الله عليه وآله: "مَنْ سلَكَ طريقًا يَطلُبُ فيه عِلمًا سلَكَ اللهُ به طريقًا إلى الجَنَّةِ، وإنَّ الملائكةَ لتضَعُ أجنحَتِها لطالبِ العِلمِ رضًا به، وإنَّه يستغفِرُ لطالبِ العِلمِ مَن في السماءِ ومن في الأرضِ حتَّى الحوتِ في البَحر، وفضلِ العالِمِ على العابدِ كفَضلِ القَمرِ على سائرِ النُجومِ ليلةَ البَدرِ، وإنَّ العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ، إنَّ الأنبياءَ لم يورِّثُوا دينارًا ولا دِرهَمًا ولكنْ ورَّثُوا العِلم، فمَنْ أخذَ منه أخذَ بحَظٍّ وافِرٍ".[٤١]*

التحليل النحويَّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بالجزء الأوَّل من الحديث، وهو قوله: "مَنْ سلَك طريقًا... سلَكَ اللهُ..." والجزء الأخير منه، وهو قوله: "فمَن أخَذَ منه أخَذَ بحَظٍّ وافِرٍ"، على كون (مَن) - هنا - شرطية جازمة، ومجيء فعلَي الشرط والجواب بصيغة المُضِيّ، ومحلَّهما الجزم بها،[٤٢] كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾، (الإسراء ٧) ويُستدَل به على جواز دخول (لام) الابتداء على الفعل (تَضَعُ)، الذي يؤلِّف مع فاعله جملة فعليَّة حالَّة محل الخبر لاسم (إنَّ) المكسورة الناسخة؛ لإفادة التوكيد،[٤٣] ويُستدَل بنصب الاسم (رِضًا) على كونه مفعولًا لأجله، وهو "المصدر المُفهِمُ عِلَّةً، المشاركُ لعامِله، في الوقتِ والفاعِل"، [٤٤] ويُستدَل به على مجيء (حتَّى) في قوله: "حتَّى الحوتِ في البَحر"، عاطفة؛ لأنَّ ما بعدها يُعَدُّ بعضًا من جمعٍ قبلها، نحو قول النَّحويِّين: قَدِمَ الحجَّاجُ حتى المشاةُ، ولأنَّها غاية لما قبلَها.[٤٥]

٤٠ السامرَّائي، فاضل صالح. معاني النحو، ط٢ (عمان: دار الفكر، ٢٠٠٣)، ٣/ ١٨١.
٤١ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٢٧.
٤٢ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٤/ ٣٣.
٤٣ العَقيلي، ١/ ٣٦٣.
٤٤ العَقيلي، ٢/ ١٨٦.
٤٥ الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١/ ١٢٧.
* هذا الحديث هو الحديث النبوي الأول من (باب ثواب العالم والمتعلم) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

الحديث السادس (بابُ مجالسةِ العلماءِ وصحبَتِهم)- عِدَّةٌ من أصحابِنا، عن أحمدَ بنِ مُحَمَّد، البَرْقِيّ، عن شريفِ بنِ سابقٍ، عن الفضلِ بنِ أبي قُرَّة، عن أبي عبد الله ﷺ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: "قالت الحواريُّون لعِيسَى: يا روحَ الله! مَن نجالِس؟ قال: مَن يذكِّرُكم اللهَ رؤيتُه، ويَزِيدُ في علمِكم منطِقُه، ويرغِّبُكم في الآخرةِ عملُه".[٤٦]*

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلُّ بالجزء الأوَّل من الحديث – وهو قوله: "قالَتِ الحَوارِيُّون" - على جواز تأنيث الفعل لفاعله؛ إذا كان جمع سلامةٍ لمذكَّر، ويُنسَب هذا الرأي للجَزُوليّ والكوفيّين،[٤٧]، واستدلُّوا بقول (النابغة)[٤٨] **

قالَتْ بَنُو عامرٍ:

خالُوا بَني أسَدٍ يا بُؤسَ لِلجَهْلِ ضَرَّارًا لأقوامِ

وقد رَدَّ البصريُّون على هذا الرأي؛ بأنَّ "(بَنِين وبنات) لم يسلَمْ فيما نُظِم الواحد، فجرَيا مجرى جمع التكسير"[٤٩] [٥٠]، أي إنَّ هاتين الكلمتين إذا حُذِف منهما علامة الجمع لا تعودان إلى أصلهما المفرد (ابن وابنة)؛ ولهذا عُومِلَتا في الجمع معاملة جمع التكسير، الذي يجوز فيه تأنيث الفعل للفاعل.[٥١]

ويُستدَلُّ بقوله: "يا رُوحَ الله"، على نصب المنادى إذا كان مضافًا،[٥٢] وعلى تمييز (مَنْ) الاستفهاميَّة مِن الموصولة، في قوله: "مَنْ نجالِس؟ قال: مَنْ يذكِّرُكم اللهَ رُؤْيَتُه..."،[٥٣] ويُستدَلّ -أيضًا- بقوله: "مَن يذكِّرُكم اللهَ رُؤْيَتُه، ويَزيدُ في عِلمِكُم مَنطِقُه، ويرغِّبُكم في الآخرةِ عَملُه"،

---

٤٦ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٣١.

٤٧ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٢ / ٩٤-٩٥.

٤٨ الذبياني، النابغة. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق. حمدُو طمّاس، ط٢ (بيروت – لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ١٠٤.

٤٩ الأندلسي، ابن مالك محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيَّاني. شرح التسهيل، تحقيق. عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، ط١ (القاهرة – مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع وللإعلان، ١٩٩٠)، ٢/ ١٣٣.

٥٠ الأندلسي، أبي حيان. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق. حسن هنداوي، ط١ (دمشق – سوريا: دار القلم، ١٩٩٨)، ٦/ ٢٠١.

٥١ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٢/ ٩٥.

٥٢ العَقيلي، ٣/ ٢٥٩.

٥٣ الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١/ ٣٢٧.

* هذا الحديث هو الحديث النبوي الثالث من (باب مجالسة العلماء وصحبتهم) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

** وقد يُحمَل حُكمُ هذا الشاهد على قوله تعالى: ﴿آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾. (يونس ٩٠).

على جواز تقدُّم الفضلات على العُمَد،[٥٤] كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾، (القمر ٤١) وقوله جلَّ ثناؤُه: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾؛ (طه ٦٧) حيث قُدِّم -في الآية الأولى- المفعول به (آلَ) على فاعله (النُذُر)، وقُدِّم -في الآية الثانية- الجار والمجرور (في نفسِه) والتمييز (خِيفَةً) على الفاعل (موسى)، والغرض البلاغيّ من هذا التقديم هو (الحصر والاختصاص)؛ يقول (السيوطيّ): "كانَ أهلُ البيانِ يُطبِقُون على أنَّ تقديمَ المعمول يُفيد الحَصر، سواء كان مفعولًا أو ظرفًا أو مجرورًا".[٥٥] [٥٦]

الحديث السابع (باب مجالَسَة العُلَماء وصُحْبَتهم)- مُحَمَّد بنُ إسماعيلَ، عن الفضلِ بنِ شاذانِ، عن ابنِ أبي عُمَير، عن منصورِ بنِ حازمٍ، عن أبي عبد الله ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: "مجالسَةُ أهلِ الدِينِ شَرفُ الدُنيا والآخِرة".[٥٧]*

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بهذا الحديث على استواء طرفَي الجملة الإسميَّة في التعريف، وحكمه امتناع تقديم الخبر على المبتدأ، إلَّا وُجِد الدليل الذي يجيز ذلك.[٥٨]

الحديث الثامن (باب سؤال العالم وتذاكُره)- عليٌّ عن مُحَمَّد بنِ عيسى، عن يونسَ، عمَّن ذكرَه، عن أبي عبدِ الله ﷺ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: "أفٍّ لرَجُلٍ لا يُفرِّغُ نفسَه في كُلِّ جُمعةٍ لأمر دِينه، فيتعاهَدُه، ويسألُ عن دِينه". وفي رواية أخرى: "لكُلِّ مُسلِمٍ".[٥٩] **

التحليل النَّحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بقوله: "أُفٍّ لرجُلٍ..." على دلالة اسم الفعل المرتجَل (أُفٍّ) على الحال بمعنى (أتضَجَّر)،[٦٠]*** ومنه قوله تعالى في برِّ الوالدين: (فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا)، (الإسراء ٢٣)

---

٥٤ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٢/ ٩٦.

٥٥ السيوطي، عبد الرحمن .الإتقان في علوم القرآن، تحقيق. محمود أحمد القيسية و محمد أشرف سيد سليمان الأناسي، ط١ (أبوظبي: مؤسسة النداء، ٢٠٠٣)، ٣/ ٢٠٤.

٥٦ السامرَّائي، معاني النحو، ٣/ ١٠٥.

٥٧ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٣١.

٥٨ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ١/ ٢٣٢-٢٣٣.

٥٩ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٣١-٣٢.

٦٠ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة:أفف.

* هذا الحديث هو الحديث النبوي الرابع من (باب مجالسة العلماء وصحبتهم) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

** هذا الحديث هو الحديث النبوي الخامس من (باب سؤال العالم وتذاكُره) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

*** يقول (الفيروزآبادي): "أفَّ يَؤُفُّ ويَئِفُّ: تأفَّفَ من كَرْبٍ أو ضَجَرٍ. وأُفٍّ: كَلِمَةُ تَكَرُّهٍ، وأَفَّفَ تأفيفًا، وتأفَّفَ: قالَها، ولُغاتُها أربعون"

ومجيء تنوين في آخره يدلّ -عند النَّحويّين- على التنكير،[٦١] وفيه - أيضًا - دلالة على العموم والشمول؛ يقول (د. فاضل السامرائيّ): "التنوين هنا يفيد العموم والشمول، فما نوِّن يكون أعمُّ وأشمَل ممَّا لم ينوَّن؛ فإذا قلت: (صَهٍ) أردْتَ السكوت التامّ المطبَق، وكذلك (إيهٍ)؛ فإنَّه يراد به الحديث العام الشامل؛ لأنَّ التنكير قد يفيد العموم، نحو: عنده مال، وهو ذو عِلم ومعرفة ونشاط وقوَّة"،[٦٢] ويُستدَلّ به على أنَّ الفعل المنفي (لا يُفرِّغُ) وفاعله المستتر فيه - في الحديث - يُعربان صفةً للموصوف المنكَّر (رَجلٍ) أو(كلِّ مسلمٍ)؛ لأنَّ الجُمَل بعد النكرات صفات[٦٣].

الحديث التاسع (باب سُؤال العالِم وتذاكُرِه)- عليُّ بنُ إبراهيمَ، عن أبيه، عن ابنِ أبي عُمَير، عن عبدِ الله بنِ سِنانٍ، عن أبي عبدِ الله (عليه السلام)، قالَ: قالَ رسولُ الله (صلى الله عليه وآله): "إنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ يقول: تذاكُرُ العِلمِ بينَ عبادِي ممَّا تحيا به القُلوبُ الميِّتَةُ؛ إذا هُم انتهَوا فيه إلى أمْرِي". [٦٤]*

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بالجزء الأوَّل من هذا الحديث، وهو قوله: "إنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ يقولُ..." على جواز مجيء خبر اسم الحرف الناسخ جملة،[٦٥] وهي الفعل (يقولُ) وفاعله الضمير المستتر، وبقوله: "ممَّا تَحْيا به القُلوبُ..." على جواز مجيء خبر المبتدأ من الجار والمجرور (ممَّا)، وهما متعلِّقان بمحذوف واجب الحذف، يُقدَّر بالوصف (كائِنٌ، أو مُستقِرٌّ)، أو بالفعل (كانَ، أو استقرَّ)،[٦٦] وهي "ممَّا تُحيا به القُلوبُ"، وعلى نصب شِبه الجملة الظرفيَّة (بيَن عبادِي) وعاملها المحذوف، على الحال؛ لوقوعهما بعد المعرَّف بالإضافة (تذاكُرُ العِلم)،[٦٧] ويُستدَلّ - أيضًا - بقوله: "القلوبُ الميِّتَةُ" على مطابقة النعت الحقيقيّ لمنعوته: في واحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من ألقاب الإعراب،[٦٨] كما يُستدَلّ بقوله: "إذا هُمُ انتهَوا فيه إلى أمْرِي"، على حذف جواب الشرط إذا

٦١ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٣/ ٣٠٥.
٦٢ السامرَّائي، معاني النحو، ٤/ ٤٣.
٦٣ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٣/ ١٩٥.
٦٤ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٣٢.
٦٥ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ١/ ٣٦١-٣٦٢.
٦٦ العَقيلي، ١/ ٢١١.
٦٧ الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٢/ ٤٤٣.
٦٨ الأنصاري، ٣/ ١٩٤.
* هذا الحديث هو الحديث النبوي السادس من (باب سؤال العالِم وتذاكُرِه) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

عليه دليل،[٦٩] وهو ما سبق ذكرُه، والتقدير: فتذاكُرُ العلمِ... ممَّا تحيا به القُلوبُ الميِّتةُ.

الحديث العاشر (باب سُؤالِ العالِمِ وتذاكُرِه)- مُحَمَّد بنُ يحيى، عن أحمدَ بنِ مُحَمَّد، عن عبدِ الله بنِ مُحَمَّد الحجَّال، عن بعضِ أصحابِه، رفعَه، قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: "تَذاكَرُوا تَلاقَوا وتَحدَّثُوا فإنَّ الحديثَ جلاءٌ للقُلوبِ، إنَّ القلوبَ لَتَرِينُ * كما يَرِينُ السيفُ، جلاؤُها الحديثُ".[٧٠] **

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بهذا الحديث على بناء أفعال الأمر: (تذاكرُوا)، و(تلاقَوا)، و(تحدَّثُوا)، على حذف النون؛ حَمْلًا على جزم الفعل المضارع بحذف النون، إذا اتَّصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة،[٧١] ويُستدَلّ بقوله: "إنَّ القُلوبَ لتَرِينُ"، على دخول لام الابتداء الدالَّة على التوكيد، على خبر الحرف الناسخ (إنَّ) الدالّ -أيضًا- على التوكيد،[٧٢] ومنه قوله تعالى: (وإنَّ ربَّكَ لَذُو مَغفِرَةٍ)، (الرعد: ٦) كما أنَّ دخول هذَين المؤكِّدَين على المبتدأ والخبر، فيهما دلالة على تقوية تأكيد نسبة الخبر إلى المبتدأ، إذا بدا مِن المخاطَب إنكارٌ لهذه النسبة، ويَسِمُ البلاغيُّون هذا النوع من الإخبار بـ(إنكاريّ).[٧٣]

الحديث الحادي عشر (باب النَهي عن القول بغَيرِ عِلم)- عليُّ بنِ إبراهيمَ، عن مُحَمَّد بنِ عيسى، عن يُونُسَ، عن داوُدَ بنِ فَرقَدٍ، عمَّن حدَّثَه، عن ابن شِبرِمَةٍ، قال: ما ذكرتُ حديثًا سمعْتُه عن جعفرَ بنِ مُحَمَّد ﷺ إلَّا كادَ أنْ يتصَدَّعَ قَلبِي، قالَ: حَدَّثَني أبِي عن جَدِّي عن رسولِ الله ﷺ، قالَ شِبرِمَةُ: وأُقسِمُ بالله ما كذَبَ أبُوه على جَدِّه، ولا جَدُّه على رسولِ الله ﷺ، قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: "مَنْ عَمِلَ بالمقاييسِ فقَدْ هَلَكَ وأهْلَكَ، ومَنْ أفْتَى الناسَ بغَيرِ عِلمٍ وهو لا يَعلمُ الناسِخَ مِن المنسوخِ والمُحْكَم مِن المتشابهِ فقَدْ هَلَكَ وأهْلَكَ". [٧٤] ***

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

---

٦٩ الأنصاري، ٤/ ٤٢.

٧٠ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٣٢.

٧١ الأنصاري، ابن هشام. شرح قَطر الندى وبَل الصدى، تحقيق. عرفان مطرجي (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٨)، ٨٨/ ٤٥-٤٦.

٧٢ الأنصاري، ٢١٣.

٧٣ الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع، وضع حواشيه. إبراهيم شمس الدين، ط١ (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣)، ٢٨-٢٩.

٧٤ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٣٤.

* الرَيْنُ: الطَبْع، والدَنَس، رَانَ ذَنْبُهُ على قَلبِه رَينًا ورُيُونًا: غَلَبَ، وكُلُّ ما غَلَبَك رَانَكَ. (القاموس، مادة: رين).

** هذا الحديث هو الحديث النبوي الثامنَ من (باب سؤال العالم وتذاكُره) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

*** هذا الحديث هو الحديث النبوي التاسع من (باب النهي عَن القول بغير علم) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

يُستدَلّ بقوله (فقَدْ هَلَكَ وأَهْلَك) على وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء، إذا لم يصلح أن يكون شرطًا؛ ومن حالاته مجيء جواب الشرط جملة فعليَّة فعلُها ماضٍ مسبوق بـ(قد)،[٧٥] [٧٦] ومنه قوله تعالى ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾، (البقرة ٢٦٩) وقوله جلَّ ثناؤه ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾، (يوسف ٧٧) ويُستدَلّ بقوله (وهُوَ لا يَعلَمُ الناسِخَ...) على جواز مجيء الحال جملة إسميَّة، يتصدَّرُها واو الحال والضمير.[٧٧] ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾(الكهف ٣٤).

الحديث الثاني عشر (بابُ مَن عَمِلَ بغيرِ عِلم)- عنهُ عن أحمدَ بنِ مُحَمَّد، عن ابنِ فضالٍ، عمَّن رواه، عن أبي عبدِ الله عليه السلام قالَ، قالَ رسولُ الله صلى الله عليه وآله: "مَن عَمِلَ على غيرِ عِلمٍ كان ما يُفسِدُ أكثرَ ممَّا يُصلِحُ".[٧٨]*

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بهذا الحديث على جواز مجيء فعلَي الشرط والجزاء ماضيَين، في محلِّ جزم،[٧٩] ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ (الإسراء ٧).

الحديث الثالث عشر (بابُ استعمالِ العِلم)- مُحَمَّد بنُ يحيى، عن أحمدَ بنِ مُحَمَّد بنِ عِيسى، عن حمَّادِ بنِ عيسى، عن عُمَرَ بنِ أُذَينةَ، عن أبَانَ بنِ أبي عيَّاشٍ، عن سُلَيم بنِ قَيسٍ الهِلاليّ، قالَ: سمعتُ أميرَ المؤمنِين عليه السلام يحدِّثُ عن النبيِّ صلى الله عليه وآله؛ أنَّه قالَ، في كلامٍ له: "العُلَماءُ رَجُلان: رجُلٌ عالِمٌ آخِذٌ بعِلمِه، فهذا ناجٍ، وعالِمٌ تارِكٌ لِعِلمِه فهذا هالِكٌ، وإنَّ أهلَ النارِ ليَتَأذَّون مِن رِيحِ العالِمِ التارِكِ لِعِلمِه، وإنَّ أشَدَّ أهلِ النارِ ندامةً وحَسْرةً رجلٌ دعَا عَبدًا إلى الله، فاستجابَ له، وقَبِلَ منه، فأطاعَ اللهَ، فأدخله الله الجنَّة، وأدْخَلَ الداعِيَ النارَ؛ بتَرْكِه عِلمَه، واتِّباعِه الهوَى وطُولَ الأملِ، أمَّا اتِّباعُ الهوَى فيصُدُّ عن الحقِّ، وطُولُ الأمَلِ يُنسِي الآخِرَة"[٨٠]**

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

---

٧٥ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٤/ ٣٧-٣٨.
٧٦ ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ٣٥٧.
٧٧ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٢/ ٢٧٨.
٧٨ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٣٤.
٧٩ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٣٣/ ٤.
٨٠ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٣٤-٣٥.
* هذا الحديث هو الحديث النبوي الثالث من (باب من عمل بغير علم) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).
** هذا الحديث هو الحديث النبوي الأول من (باب استعمال العلم) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

يُستدَلّ بقوله: "رجُلٌ عالمٌ آخذٌ بعِلمِه" على جواز تعدُّد خبر المبتدأ،[٨١] ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾(البروج ١٤ - ١٦) وعلى عمَلِ اسم الفاعل (آخِذٌ) عمل الفعل المتصرِّف؛ لاعتماده على الموصوف (رجُلان)،[٨٢]-ومثله (تارِكٌ)- ومنه قوله تعالى: ﴿مَّا مِن دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾ (هود ٥٦) ويُستدَلّ مِن قوله: "وإنَّ أشَدَّ أهلِ النارِ نَدامةً"، على نصب (ندامةً) بعد (أفْعَل) التفضيل على التمييز؛ لصحَّة تقديره فاعلًا في المعنى،[٨٣] ومنه قوله تعالى:﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾(الكهف ٣)، ويُستدَلّ بقوله: "فأدْخَلَه اللهُ الجَنَّةَ"، على نصب (الجَنَّةَ)، على كونها مفعولًا به، على التوسُّع؛ بإسقاط الخافض (في)، [٨٤]ومثله قوله: "وأدخلَ الداعيَ النارَ"، ومنه قوله جَلَّ وعَلا: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾،(الكهف ٣٥) ويُستدَل - أيضًا - بقوله: "بتَرْكِهِ عِلمَه"، على جرّ المفعول لأجله بحرف الجر (الباء)، الدالَّة على التعليل؛ إذا انتقض منه شرط عدم اشتراكه مع عامله في الوقت والفاعل،[٨٥] ومنه قوله تعالى: (فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) (النساء ١٦٠) وعلى نصب (عِلمَه) على كونه مفعولًا به للمصدر (تَرْك) المضاف إلى فاعله، والعامل عمل فعله المضارع الدالّ على الحال، والتقدير: بما يَترِكُ عِلمَهُ،[٨٦] ومنه قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾، (البقرة ٢٠٠) كما يُستدَلّ بقوله: "أمَّا اتِّباعُ الهوَى فيصُدُّ عن الحَقِّ" على كون (أمَّا) - هنا - تفصيليَّة، وقد فصلَت هي و(الفاء) المبتدأ (اتِّباعُ الهوَى) عن الخبر المؤلّف من الجملة الفعليَّة (يصدُّ) وفاعله المستتر في فعله؛ للدلالة على التوكيد،[٨٧] ومنه قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾. (الكهف ٧٩)

٨١ الأنصاري، شرح قَطر الندى وبَل الصدى-١٧٩١٨٠.
٨٢ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٣/ ١٠٧.
٨٣ العَقيلي، ٢/ ٢٨٩.
٨٤ الأنصاري، ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق. محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، د.ت.)، ٢/ ٥١.
٨٥ الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام. شرح شُذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق. محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٤)، ٢٥٤_٢٥٦.
٨٦ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٣/ ٩٤.
٨٧ الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١/ ٥٧.

الحديث الرابع عشر (باب المستأكل بعلمه والمباهي به)- مُحَمَّد بنُ يحيى، عن أحمدَ بنِ مُحَمَّد بنِ عيسى، وعليِّ بنِ إبراهيمَ، عن أبيهِ، جميعًا، عن حمَّادِ بنِ عيسى، عن عُمَرَ بنِ أُذَينةَ، عن أبانَ بنِ أبي عيَّاشٍ، عن سُلَيمِ بنِ قَيسٍ، قالَ: سمعتُ أميرَ المؤمنين ﷺ يقولُ: قالَ رسولُ الله ﷺ: "مَنْهُومان لا يَشبَعان: طالبُ دُنيا وطالبُ عِلمٍ، فمَنِ اقتصَرَ مِن الدُنيا على ما أحَلَّ اللهُ لَه سَلِمَ، ومَن تناولَها مِن غيرِ حِلِّها هَلَك، إلَّا أنْ يَتُوبَ أو يُراجِعَ، ومَن أخذَ العِلمَ مِن أهلِهِ وعَمِلَ بعِلمِه نَجا، ومَن أرادَ به الدُنْيا فَهِيَ حَظُّه".[٨٨] *

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بقوله: (ومَن تناولَها مِن غيرِ حِلِّها هَلَك، إلَّا أنْ يَتُوبَ) على دلالة (إلَّا) على الاستثناء المنقطع؛ لأنَّ المستثنى بها ليس بعضًا ممَّا قبلها،[٨٩] وعلى جواز مجيء المستثنى بها مصدرًا مؤولًا، ومنه قوله تعالى: ﴿تَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾، (يوسف ٦٦) ويُستدَلّ -أيضًا- بقوله: "ومَن أرادَ به الدُنيا فهِيَ حَظُّه"، على جواز مجيء فعل الشرط ماضيًا، ووجوب اتِّصال الفاء بجواب الشرط؛ لأنَّه جملة إسميَّة،[٩٠] ومنه قوله تعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾. (الكهف ١٧).

الحديث الخامس عشر (بابُ المُسْتَأْكِلِ بعِلمِهِ والمباهِي بِه)- عليُّ بنِ إبراهيمَ، عن أبيه، عن القاسم، عن المِنقَريِّ، عن حَفْصِ بنِ غِيَاث، عن أبي عبدِ الله ﷺ قال: إذا رأيْتُم العالِمَ مُحِبًّا لدُنياه فاتَّهِمُوه على دِينِكم؛ فإنَّ كُلَّ مُحِبٍّ لشيءٍ يَحُوطُ ما أحبَّ. وقال ﷺ: "أوحَى اللهُ إلى دَاوُدَ ﷺ: لا تجعَلْ بَيني وبينَكَ عالِمًا مَفتُونًا بالدُنيا، فيَصُدَّكَ عن طريقِ محبَّتِي، فإنَّ أولئِكَ قُطَّاعُ طريقِ عبادِي المُرِيدِين، إنَّ أدنى ما أنا صانِعٌ بهم أنْ أنزِعَ حلاوةَ مُناجاتي مِن قُلوبِهم".[٩١] **

٨٨ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٣٦.
٨٩ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٢/ ٢١٢.
٩٠ العَقيلي، ٤/ ٣٣_٣٨.
٩١ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٣٦.
* هذا الحديث هو الحديث النبوي الأول من (باب المستأكل بعلمه والمباهي به) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).
** هذا الحديث هو الحديث النبوي الرابع من (باب المستأكل بعلمه والمباهي به) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بقول الرسول ﷺ: "أوحَى اللهُ إلى دَاوُدَ..."، على جر (دَاوُد) بالفتح نيابة عن الكسر؛ لأنَّه غير منصرف؛ لعلَّتَي: العَلَميَّة والعُجمَة،[٩٢] ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ﴾، (ص ٢٢.) ويُستدَلّ بقوله: "فيَصُدَّكَ"، على نصب الفعل بـ(أنْ) مضمَرة وجوبًا بعد فاء السببيَّة؛ لوقوع الفعل بعد طلب محضٍ (بالنهي)، وهو قوله: "لا تجعَلْ..."،[٩٣] ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾. (طه ٨١.)

الحديث السادس عشر (باب المُسْتَأكِل بعِلمه والمُباهِي به)- عليٌّ عن أبيهِ، عن النَوفَلِيّ، عن السَكُونيّ، عن أبي عبدِ الله ﷺ قالَ: قالَ رَسولُ الله ﷺ: "الفقهاءُ أمَناء الرُسُلِ ما لم يَدْخُلوا في الدُنيا". قيل: يا رسولَ الله: وما دُخولُهم في الدنيا؟ قال: "اتِّباعُ السُلطانِ، فإذا فَعَلُوا ذلكَ فاحْذَرُوهم على دِينِكم".[٩٤] *

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بقوله: "ما لم يَدخُلوا..."، على كونها شرطيَّة زمانيَّة، والتقدير: الفقهاءُ أُمَناءُ الرُسلِ مُدَّةَ لم يَدْخُلُوا في الدُنيا؛ يقول (ابن هشام)، في النوع الثاني من أنواع (ما) الشرطيَّة: "وزمانيَّةٌ، أثبتَ ذلك الفارسيّ وأبو البقاء، وأبو شامَة، وابن بَرِّيّ، وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ (التوبة ٧)، أي: استقيموا لهم مُدَّة استقامَتِهم لكم، والمحتمَل في ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ (النساء ٢٤)"،[٩٥] ويُستدَلّ بقوله: "فَإذا فَعَلُوا ذلكَ فاحْذَرُوهُم..."، على كون (إذا) - هنا - ظرفيَّة للمستقبل، متضمِّنة معنى الشرط - غالبًا - وتختصّ بالدخول على الجملة الفعليَّة،[٩٦] ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾. (التوبة ٥).

---

٩٢ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٣/ ٣٣٢.
٩٣ العَقيلي، ٤/ ١٢.
٩٤ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٣٦.
٩٥ الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١/ ٣٠٢.
٩٦ الأنصاري، ١/ ٩٢_٩٣.
* هذا الحديث هو الحديث النبوي الخامس من (باب المستأكل بعلمه والمباهي به) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

الحديث السابع عشر (باب النوادر)- مُحَمَّد بنُ يحيى، عن أحمدَ بنِ مُحَمَّد بنِ عيسى، عن أحمدَ بن مُحَمَّد بنِ أبي نَصرٍ، عن حمَّادِ بنِ عُثمانَ، عن أبي عبدِ الله ﷺ، قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: "نِعمَ وزيرُ الإيمانِ العِلمُ، ونِعمَ وزيرُ العِلمِ الحلمُ، ونِعمَ وزيرُ الحِلمِ الرفقُ، ونِعمَ وزيرُ الرِفقِ الصَبرُ".[٩٧]*

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بقوله: "نِعمَ وزيرُ الإيمانِ العِلمُ" - ومثله الجُمَل الثلاث المعطوفة عليه - على جملة المدح المصدَّرة بـ(نِعمَ)، والذي يُعِدُّه البصريّون فعلًا ماضيًا جامدًا دالًّا على المدح، في حين يعدُّه جماعة من الكوفيّين - ومنهم الفرَّاء – اسمًا،[٩٨] وعلى كون مرفوعها (وزيرُ الإيمان) فاعلًا عند البصريّين، وهو مضاف إلى ما فيه (أل)،[٩٩] وعلى كون (العِلمُ) مخصوصًا بالمدح، وهو مبتدأ مؤخَّر، والجملة الفعليَّة (نِعمَ وزيرُ الإيمانِ) – قبله – خبر له، أو أنَّ (العِلمُ) خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، تقديره (هو) أي: الممدوح، وقيل: مبتدأ خبره محذوف تقديره (هو) أي: الممدوح[١٠٠]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ مَوْلاَكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾(الأنفال ٤٠)، والتقدير: نِعمَ المولَى اللهُ، أو ربُّكُم، ومثله (نِعمَ النَصِير). [١٠١]

الحديث الثامن عشر (باب النوادر)- عليُّ بنُ مُحَمَّد، عن سَهلِ بنِ زِياد، عن جعفرَ بنِ مُحَمَّد الأشعَرِيّ، عن عبدِ الله بنِ مَيمُونٍ القدَّاح، عن أبي عبدِ الله ﷺ، عن آبائِه ﷺ، قالَ: جاءَ رجلٌ إلى رسول الله ﷺ، فقالَ: يا رسولُ الله، ما العِلمُ؟ قال: "الإنصاتُ"، قال: ثُمَّ مَهْ؟ قال: "الاستماعُ"، قال: ثُمَّ مَهْ؟ قال: "الحِفظُ"، قال: ثُمَّ مَهْ؟ قال: "العملُ به"، قالَ: ثُمَّ مَهْ يا رسولُ الله؟ قال: "نَشْرُه".[١٠٢] **

---

٩٧ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٣٨.
٩٨ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٣/ ١٦١.
٩٩ العَقيلي، ٣/ ١٦٢.
١٠٠ العَقيلي، ٣/ ١٦٧.
١٠١ الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٥/ ٦٠٤.
١٠٢ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٣٨.
* هذا الحديث هو الحديث النبوي الثالث من (باب النوادر) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).
** هذا الحديث هو الحديث النبوي الرابع من (باب النوادر) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بقوله: (الإنْصاتُ)، و(الاسْتماعُ)، و(الحِفظُ)، و(العمَلُ به)، و(نَشرُه)- على جواز حذف الخبر، إذا دلَّ عليه دليل.[١٠٣] ومنه قوله تعالى:﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾. (فُصِّلَت ٤٦) والتقدير: "مَن عمِلَ صالحًا فعَمَلُه لنفسِه، ومَن أساءَ فإساءَتُه عَليها".[١٠٤]

الحديث التاسع عشر (بابُ البِدَع والرَّأي والمقاييس)- الحسينُ بنُ مُحَمَّد، عن مُعَلَّى بنِ مُحَمَّد، عن مُحَمَّد بنِ جُمهورِ العَمِّيِّ يرفعُه قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: "إذا ظهَرتِ البِدَعُ في أمَّتي فلْيُظهِرِ العالمُ عِلمَه، فمَن لم يفْعَلْ فعليهِ لَعنةُ الله".[١٠٥] *

وبهذا الإسناد، عن مُحَمَّد بنِ جُمهورٍ، رفعَه، قالَ: "مَن أتى ذا بِدعَةٍ فعظَّمَه، فإنَّما يسعَى في هَدْمِ الإسْلام".[١٠٦]

وبهذا الإسنادِ، عن مُحَمَّد بنِ جُمهُورٍ، رفعَه، قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: "أبى اللهُ لصاحبِ البِدعَةِ بالتَوبَة"، قيلَ: يا رسولُ الله، وكيفَ ذلك؟ قال: "إنَّه قَدْ أُشرِبَ قلبُه حُبَّهَا".[١٠٧]

التحليل النحويّ لهذه الأحاديث:

يُستدَلّ بالجزء الأوَّل من الحديث الأوَّل، وهو قوله: "إذا ظهَرتِ البِدَعُ في أمَّتي فلْيُظهِرِ العالمُ علمَه..."، على جواز دخول الفاء العاطفة المفيدة للترتيب والتعقيب، على جواب الشرط، الواقع في سياق جملة شرطيَّة، أداتها (إذا) غير الجازمة، ومنه قوله تعالى:﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾؛ (المائدة ٦) قال (ابن جنِّي)، في الفاء الداخلة على الفعل (اغْسِلُوا)، الواقع في الجواب: "والفاء للترتيبِ بلا خِلاف".[١٠٨]

---

١٠٣ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ١/ ٢٤٤_ ٢٤٦.
١٠٤ العَقيلي، ١/ ٢٤٦.
١٠٥ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٤٣.
١٠٦ الكليني، أصول الكافي.
١٠٧ الكليني.
١٠٨ ابن جنِّي، أبي الفتح عثمان. سر صناعة الإعراب، تحقيق. حسن هنداوي، ط٢ (دمشق: دار القلم، ١٩٩٣)، ٢/ ٦٣٣.
* هذا الحديث هو الحديث النبوي الثاني والثالث والرابع من (باب البدع والرأي والمقاييس) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

كما يُستدَلّ بقوله: "مَن أتى ذا بِدعَة..." على نصب (ذا) – التي هي من الأسماء الستَّة - بعلامة فرعيَّة هي الألف،[١٠٩] ومنه قوله تعالى: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾، (الإسراء ٢٦) وبقوله: "فعَظِّمَهُ فإنَّما يَسْعَى..." على اختلاف دلالة الفائَين الداخلتين على (عظِّمَه) و(إنَّما)؛ فالأولى عاطفة تفيد الترتيب والتعقيب، والثانية رابطة – لزومًا – جوابَ الشرط بفعل الشرط؛ لمجيء جوابها جملة إسميَّة، والتقدير: فإنَّما هُو يَسْعَى،[١١٠] ومنه قوله تعالى: ﴿مَّنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ﴾.(الإسراء ١٥)

في حين يُستدَلّ بقوله: "أبَى اللهُ لصاحبِ البِدعَةِ بالتَوبة..."، على جواز تعدِّي الفعل (أبَى) إلى المفعول به (التوبة) بواسطة حرف الجر (الباء)، وهذا ممَّا لا نظير له في معجمات اللُّغة المشهورة، وعند النحويّين؛ فقد ورد تعدِّي هذا الفعل بالحرف (على)، ومنه قولهم: تأبَّى عليه، بصيغة (تَفَعَّل)، وبالحرف (مِن) ومنه قولهم: أبَى زيدٌ مِن شُربِ الماء، وأبَيتُ مِن الطَعامِ واللَبَن، أي: انتهيت عنهما من غير شبع، وبحرف الجر (عن)، ومنه قولهم: أُوْبِيَ الفَصِيلُ عن لَبَنِ أُمِّه، أي: أتْخَمَ عَنهُ لا يَرضَعُها. [١١١] [١١٢]

أمَّا الشائع في لغة العرب فهو تعدِّي هذا الفعل بنفسه، يقول (ابن منظور): "أبَى الشيءَ يأباهُ إباءً، وإباءَةً: كَرِهَه"؛[١١٣] فقد عدَّى الفعل (يأبَى) إلى ضمير الغائب بغير واسطة، ومنه قول (ساعدةَ بنِ جُؤْيَةَ):[١١٤]

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ ماءٍ فَهِيَ صادِيَةٌ مَهْما تُصِبْ أُفُقًا مِن بارقٍ تَشِمِ

ومنه قول العرب (أَبَيْتَ اللَّعْنَ)، وهي من تحيَّات المُلوك في الجاهليَّة، "ومعناه: أَبَيْتَ أن تأتيَ من الأمور ما تُلعَنُ عليه وتُذَمُّ بسببه"،[١١٥] وورد هذا الفعل في القرآن الكريم متعدِّيًا بنفسه إلى مفعوله المنسَبِك من (أنْ) والفعل، في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن

١٠٩ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ١/ ٤٥.
١١٠ العَقيلي، ٤/ ٣٧.
١١١ ابن منظور، لسان العرب، د.ط. (بيروت: دار صادر، د.ت.)، مادة:أبى.
١١٢ الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق. عبد الستار أحمد فراج (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥)، مادة :أبي.
١١٣ ابن منظور، لسان العرب، مادة :أبى.
١١٤ ابن منظور، لسان العرب، مادة :أبى.
١١٥ ابن منظور، لسان العرب، مادة :أبى.

يَكْتُبَ﴾،(البقرة ٢٨٢) قوله جلَّ ثناؤه: ﴿أَبَى أَن يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾، (الحجر ٣١) أمَّا النَّحويُّون فيضعون علامة مميَّزة للفعل المتعدِّي بنفسه، هي "أن تتَّصلَ به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو: البابُ أغلقْتُهُ"،[١١٦] ويمكن أن يُحْمَل عليه: الضَيمُ أبَيتُهُ.

ويُستدَلّ بقوله: "أُشرِبَ قلبُهُ حُبَّها"، على تعدِّي الفعل (شَرِبَ) إلى مفعولَين، بهمزة النقل،[١١٧] ولكونه مبنيًّا للمجهول فقد رفع المفعول الأوَّل ونصب الثاني،[١١٨] ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾. (البقرة ٩٣)

الحديث العشرون (باب البِدَع والرأي والمقاييس)- مُحَمَّد بنُ يحيى، عن أحمدَ بنِ مُحَمَّد بنِ عيسى، عن الحسَنِ بنِ محبُوبٍ، عن معاويةَ بنِ وهْبٍ، قال: سمعتُ أبا عبدِ الله ﷺ يقولُ: قالَ رسولُ الله ﷺ: "إنَّ عندَ كُلِّ بِدعَةٍ تكونُ من بعدِي، يُكادُ بها الإيمانُ، وَليًّا من أهلِ بيتِي، موكَّلًا به، يَذُبُّ عنه، يَنطِقُ بإلهامٍ من الله، ويُعلِنُ الحقَّ وينوِّرُه، ويرُدُّ كَيدَ الكائِدِين، يُعَبِّر عن الضعفاء، فاعتَبِرُوا يا أُولِي الأبصارِ، وتوكَّلُوا على الله". [١١٩]*

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بقوله: "إنَّ عندَ كُلِّ بِدعَةٍ تكونُ من بعدِي، يُكادُ بها الإيمانُ، وَليًّا من أهلِ بَيتِي"، على جواز تقديم الظرف (عندَ) المتعلِّق بالخبر المحذوف، على اسم الحرف الناسخ (وليًّا)؛ لعدم اتِّصاله بضمير يعود على متأخِّر: لفظًا ورتبة، وإلَّا كان التقديم واجبًا،[١٢٠] ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾،(المزَّمِّل ١٢) ويُستدَلّ به على إعراب الجملة "تكونُ مِن بَعدِي" نعتًا لـ(بدعةٍ)؛ لكونه نكرة، [١٢١]ومنه قوله تعالى:﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾.(الكهف ٧٩)ويُستدَلّ بقوله: "وليًّا من أهلِ بَيتِي..."، على جواز وقوع شبه الجملة من الجار والمجرور - أو من الظرف – نعتًا للنكرة قبلها،[١٢٢] ومنه قوله تعالى:﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾. (الصافات ١١٢)

١١٦ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٢/ ١٤٦.
١١٧ العَقيلي، ٢/ ٦٦.
١١٨ العَقيلي، ٢/ ١٢٧.
١١٩ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٤٣.
١٢٠ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ١/ ٣٤٨_٣٤٩.
١٢١ العَقيلي، ١/ ١٩٥.
١٢٢ الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٢/ ٤٤٢_٤٤٣.
* هذا الحديث هو الحديث النبوي الخامس من (باب البدع والرأي والمقاييس) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

الحديث الحادي والعشرون (بابُ البِدَع والرَّأي والمقاييس)- عِدَّةٌ من أصحابِنا، عن أحمدَ بنِ مُحَمَّد بن عِيسى، عن عليِّ بنِ الحكَمِ، عن عُمَرَ بنِ أبَانٍ الكَلبِيِّ، عن عبد الرحيمِ القصيرِ، عن أبِي عبد الله ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: "كلُّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ، وكلُّ ضلالةٍ في النَّار".[١٢٣] *

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستَدلّ بقوله: "كلُّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ وكُلُّ ضَلالَةٍ في النارِ"، على جواز الابتداء بالنكرة، إذا وُجِدَ مُسَوِّغ لذلك وهو - هنا - الإضافة،[١٢٤] ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾؛ (آل عمران١٨٥)، (والأنبياء ٣٥)، (والعنكبوت: ٥٧). يقول (السمين الحلَبيّ) محلِّلًا هذه الآية: "وسَوَّغَ الابتداءَ بالنكرةِ العُمومُ أو الإضافة".[١٢٥]

الحديث الثاني والعشرون (باب اختلاف الحديث)- عليُّ بنُ إبراهيمَ بنِ هاشمٍ، عن أبِيه، عن حمَّادِ بنِ عيسَى، عن إبراهيمَ بن عُمَرَ اليمانيِّ، عن أبَانِ بنِ أبي عيَّاشٍ، عن سُلَيمِ بنِ قَيسٍ الهِلَالِيِّ، قال: قُلتُ لأميرِ المؤمنين ﷺ: إنِّي سَمِعتُ من سَلمانَ والمِقْدَادِ وأبي ذَرٍّ شيئًا من تفسيرِ القرآنِ وأحاديثَ عن نبيِّ الله ﷺ غيرَ ما في أيدي الناسِ، ثُمَّ سمعْتُ منكَ تصديقَ ما سمعْتُ منهم. ورأيتُ في أيدي الناسِ أشياءَ كثيرةً من تفسيرِ القرآنِ ومن الأحاديثِ عن نبيِّ الله ﷺ أنتم تخالفُونهم فيها، وتزعُمون أنَّ ذلكَ كُلَّهُ باطلٌ؛ أفَتَرى الناسَ يكذِبُون على رسولِ الله ﷺ متعمِّدِينَ، ويفسِّرُون القرآنَ بآرائِهم؟ قالَ: فأقبَلَ عليَّ فقال: قد سألْتَ فافْهَمِ الجوابَ: إنَّ في أيدِي الناسِ حقًّا وباطلًا، وصِدقًا وكَذِبًا، وناسِخًا ومَنسُوخًا، وعامًّا وخاصًّا، ومُحكَمًا ومتشابهًا، وحِفْظًا ووَهمًا، وقد كُذِبَ على رسولِ الله ﷺ على عهدِه حتَّى قامَ خَطيبًا فقال "أيُّها النَّاسُ، قَدْ كَثُرَتْ عليَّ الكَذَّابَةُ، فمَنْ كذَبَ عليَّ متعمِّدًا فلْيتبَوَّأْ مقعَدَهُ مِن النارِ...".[١٢٦] **

---

١٢٣ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٤٤.
١٢٤ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ١/ ٢١٨.
١٢٥ الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٣/ ٥١٩.
١٢٦ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٤٨_٤٩.
* هذا الحديث هو الحديث الثاني عشر من (باب البدع والرأي والمقاييس) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).
** هذا الحديث هو الأوَّل من (باب اختلاف الحديث) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بقوله: "أيُّها الناسُ"، على جواز حذف أداة النداء، مع غير المندوب والمستغاث والضمير المنفصل،[١٢٧] ومنه قوله تعالى:﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾، (النساء ١٣٣) وعلى إعراب (الناسُ) بعد (أيُّها) صفة،[١٢٨] وبقوله: "كَثُرَتْ عليَّ الكَذَّابةُ"، على جواز تقديم الجار والمجرور على الفاعل؛ لإفادة الحصر؛ يقول (السيوطيّ): "كادَ أهلُ البيانِ يُطبِقُون على أنَّ تقديمَ المعمولِ يُفيدُ الحصرَ، سواءً كانَ مفعولًا أو ظرفًا أو مجرورًا"،[١٢٩] [١٣٠] ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا﴾، (الأنعام ٧٦) ويُستدَلّ بقوله: "فمَنْ كَذَبَ عليَّ مُتعمِّدًا"، على نصب (مُتعمِّدًا) على الحال؛ لأنَّه بيَّنَ هيئة صاحبه الضمير المستتر في الفعل (كَذَبَ)،[١٣١] ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾؛ (النساء٩٣) يقول (السمين الحلبي) محلِّلًا كلمة (مُتعَمِّدًا) في الآية: "(مُتعَمِّدًا): حالٌ مِن فاعِل (يَقتُل)، ورُوِي عن (الكِسَائيّ) سُكونُ التاءِ، كأنَّهُ فَرَّ مِن توالي الحركات".[١٣٢]

الحديث الثالث والعشرون (باب اختلاف الحديث)- قال رسول الله ﷺ: "حَلَالٌ بَيِّنٌ وحرامٌ بَيِّنٌ وشُبُهاتٌ بينَ ذلكَ، فمَن تركَ الشبهاتِ نجَا مِن المحرَّماتِ، ومَن أخذَ بالشُّبُهاتِ ارْتَكبَ المحرَّماتِ، وهَلكَ مِن حَيثُ لا يَعلَمُ".[١٣٣] *

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بقوله: "حَلَالٌ بَيِّنٌ..."، على جواز حذف المبتدأ إذا دلَّ على حذفه دليل،[١٣٤] ولعلَّ التقدير: الشَّرْعُ حَلالٌ بَيِّنٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾، (فصلت ٤٦)،(والجاثية ١٥) والتقدير: (فعمَلُه لِنَفسِه)، وف(إساءَتُه علَيها).[١٣٥]

---

١٢٧ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٣/ ٢٥٦.
١٢٨ العَقيلي، ٣/ ٢٦٩.
١٢٩ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ٣/ ٢٠٤.
١٣٠ السامرَّائي، معاني النحو، ٣/ ١٠٥_١١٣.
١٣١ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٢/ ٢٤٢_٢٤٣.
١٣٢ الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٤/ ٧٣.
١٣٣ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٥٢_٥٣.
١٣٤ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ١/ ٢٤٤_٢٤٦.
١٣٥ العَقيلي، ١/ ٢٤٦.
* هذا النص النبوي اقتُبِسَ من حديث طويل، وهو الحديث العاشر من (باب اختلاف الحديث) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

الحديث الرابع والعشرون (بابُ الأخْذِ بالسُنَّة وشواهِدِ الكتاب)- عليُّ بنُ إبراهيمَ، عن أبيه، عن النَّوفَلِيِّ، عن السكونيِّ، عن أبِي عبدِ الله ﷺ، قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: "إنَّ على كُلِّ حَقٍّ حقيقةً، وعلَى كُلِّ صوابٍ نورًا فما وافقَ كتابَ الله فخُذوهُ وما خالفَ كتابَ الله فدَعُوهُ".[١٣٦] *

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بقوله: "إنَّ على كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً..." على جواز تقديم خبر الحرف الناسخ، المؤلَّف من الجار والمجرور المتعلِّقان بالخبر المحذوف، على اسمه، إذا لم يتَّصل به ضمير غائب يعود عليهما،[١٣٧] ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ لِلمُتَّقِيَن مَفازًا﴾، (النازعات٣١) وبقوله: "فما وافقَ كتابَ الله فخُذُوه..." على كون (ما) شرطيَّة جازمة لفعلي الشرط والجواب،[١٣٨] ومنه قوله تعالى: ﴿وما آتاكُمُ الرَسُولُ فَخُذُوهُ وما نهاكُمْ عَنْهُ فانْتَهُوا﴾. (الحشر ٧).

الحديث الخامس والعشرون (باب الأخْذِ بالسُنَّة وشواهِدِ الكتاب)- مُحَمَّد بنُ إسماعِيلَ، عن الفَضْلِ بنِ شاذانَ، عن ابنِ أبي عُمَيرٍ، عن هشامِ بنِ الحَكَمِ وغَيرِه، عن أبي عبدِ الله ﷺ، قالَ: خَطَبَ النبيُّ ﷺ بمِنًى، فقالَ: "أيُّها الناسُ، ما جاءَكُم عنِّي يُوافِقُ كتابَ الله فأنا قُلتُهُ، وما جاءَكُم يُخالِفُ كتابَ الله فلَمْ أَقُلْهُ".[١٣٩] **

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بقوله: "يُوافِقُ كتابَ الله" ومثله "يُخالِفُ كتابَ الله" على كون هاتين الجملتين الفعليّتين في محلِّ نصب على الحال؛ لوقوعهما بعد الفعل (جاءَكُم) المتَّصل به ضمير الخطاب الدَّالّ على الجمع، والذي يُعَدُّ من المعارف،[١٤٠] ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَن جَاءَكَ يَسْعَى...﴾.(عبس ٨)

---

١٣٦ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٥٣.
١٣٧ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ١/ ٣٤٨_٣٤٩.
١٣٨ العَقيلي، ٤/ ٢٧.
١٣٩ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٥٣.
١٤٠ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٢/ ٢٧٩.
* هذا الحديث هو الأول من (باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).
** هذا الحديث هو الأول من (باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

الحديث السادس والعشرون (بابُ الأخْذِ بالسُنَّة وشواهِدِ الكتاب)- عِدَّةٌ من أصحابِنا، عن أحمدَ بنِ مُحَمَّد بنِ خالدٍ، عن أبيهِ، عن أبي إسماعيلَ إبراهيمَ بنِ إسحاقَ الأَزْدِيِّ، عن أبي عُثمانَ العَبدِيِّ، عن جعفرَ عن آبائِه، عن أميرِ المؤمنِين ﷺ، قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: "لا قَولَ إلاَّ بعَمَلٍ، وقَولَ ولا عمَلَ إلَّا بنِيَّةٍ، ولا قَولَ ولا عمَلَ ولا نِيَّةَ إلَّا بإصابةِ السُنَّةِ".[١٤١] *

التحليل النحويّ لهذا الحديث:

يُستدَلّ بقوله: "لا قَولَ إلَّا بعَمَلٍ" على عَدِّ (لا) نافية للجنس، عاملة عمل (إنَّ)، واسمها (قَولَ)، أمَّا خبرها فمحذوف - وجوبًا أو جوازًا - تقديره: سَليمٌ أو سَديدٌ، أو نحوهما؛ وذلك لوجود دليل عقليّ على حذفها،[١٤٢] وعلى كون (إلاَّ) أداة حصر؛ لوقوعها في سياق استثناء منفي منقطع،[١٤٣] ومثل ذلك في الجُمَل التالية لها، ومنه قوله تعالى: (لا خيرَ في كثيرٍ مِن نَجْوَاهُم إلاَّ مَن أمَرَ بصَدَقةٍ...)؛(النساء: ١١٤) يقول (أبو حيَّان) في الآية: "وهذا الاستثناءُ مُنقَطِعٌ إنْ كانَ النَجْوَى مصدَرًا، ويُمكِنُ اتِّصالُه على حذفِ مضافٍ، أي: إلَّا نَجوَى مِن أَمْرٍ". [١٤٤]

١٤١ الكليني، أصول الكافي، ١/ ٥٤.
١٤٢ العَقيلي، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ٢/ ٢٥.
١٤٣ العَقيلي، ٢/ ٢١٢.
١٤٤ الجياني، محمد بن يوسف بن علي. البحر المحيط، تحقيق. عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، ط١ (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣)، ٣/ ٣٦٤_٣٦٥.
* هذا الحديث هو الأول من (باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب) من (كتاب فضل العلم) في (أصول الكافي).

الخاتمة:

من خلال هذه دراسة، تبيَّن:

١- أنَّ أحاديث باب (فَضْل العِلم)، الواردة في (أصول الكافي)، لمُحَمَّد بن يعقوب الكُلِينيّ، يمكن الاستدلال بها في معرفة الأحكام النحويَّة، على سبيل الاستِئْناسِ والتبرُّك، لا على سبيل الاحتجاجِ والاستشهاد المطلَق بها؛ لكونها تندرج في ضمن أحاديث (الآحاد)، الظَّنِّيَّة الثبوت، كمثَلِ كُتب الصحاح، عند أهل السُنَّة.

٢- أنَّ أحاديث الآحاد - عند علماء الشِيعة والسُنَّة - يمكن أن ترتقي إلى درجة الاحتجاج النَّحويّ بها إذا ثبَت تواترها، تواترًا لفظيًّا، عند أحدهما، أمَّا إذا تواطأَتْ ألفاظها عند كليهما، وثبَتَ تواترها - كما بدا في عدد من أحاديث هذا البحث - فلا يساورُني شَكٌّ في وجوب الاحتجاج النحويّ واللُّغويّ بها.

٣- أنَّ هذا النوع المُهِم من مصادر الاستشهاد اللُّغويّ والنَّحويّ، لم يُعطَ حقَّه الوافي، من الدراسة العلميَّة المعمَّقة، ولو أُتيح لِلَجْنة متخصِّصة - من علماء المذاهب الإسلامية المعاصِرة - أنْ تعملَ على استخلاص الأحاديث النَّبويَّة المتواترة لفظيًّا، وفحصها: سندًا ومَتْنًا، ثُمَّ إخراجها في كتاب مطبوع محقَّق، لبرَز لنا سِفرًا نفيسًا، صالحًا لأنْ يكون المصدرَ اللُّغويّ الثاني، الذي يُحتَجُّ به - احتجاجًا مُطلَقًا - بعد القرآن الكريم.

المصادر

القرآن الكريم

أبـو زهـرة، مُحَمَّـد. الإمـام الصـادق حياتـه وعـصره- آراؤه وفقهـه. مطبعـة أحمـد عـلي مخيمـر، د.ت.

ابـن جنِّـي، أبي الفتـح عثـمان. سر صناعـة الإعـراب. تحقيـق حسـن هنـداوي. ط٢. دمشـق: دار القلـم، ١٩٩٣.

ابـن زكريـا، أحمـد بـن فـارس. الصاحبي في فقـه اللغـة العربيـة ومسـائلها وسـنن العـرب في كلامهـا. علـق عليـه ووضـع حواشـيه أحمـد حسـن بسـج. ط١. بـيروت - لبنـان: منشـورات مُحَمَّـد عـلي بيضـون، دار الكتـب العلميـة، ١٩٩٧.

ابـن كثـير. الباعـث الحثيـث شرح اختصـار علـوم الحديـث. تحقيـق أحمـد مُحَمَّـد شـاكر. بـيروت - لبنـان: دار الكتـب العلميـة، د.ت.

ابـن منظـور. لسـان العـرب. ط١. بـيروت: دار صـادر، ١٩٩٧.

ابـن هشـام، أبي مُحَمَّـد عبـد الله. شرح شـذور الذهـب في معرفـة كلام العـرب. تحقيـق مُحَمَّـد محـي الديـن عبـدالحميـد. د.ط. القاهـرة: دار الطلائـع، ٢٠٠٤.

الأندلـسي، أبي حيـان. التذييـل والتكميـل في شرح كتـاب التسـهيل. تحقيـق حسـن هنـداوي. ط١. دمشـق - سـوريا: دار القلـم، ١٩٩٨.

الأندلـسي، ابـن مالـك مُحَمَّـد بـن عبـد الله بـن عبـد الله الطائـي الجيَّـاني. شرح التسـهيل. تحقيـق عبـد الرحمـن السـيد و مُحَمَّـد بـدوي المختـون. ط١. القاهـرة - مـصر: هجر للطباعـة والنـشر والتوزيـع وللإعـلان، ١٩٩٠.

الأنصـاري، ابـن هشـام. أوضـح المسـالك إلى ألفيـة ابـن مالـك. تحقيـق مُحَمَّـد محـيي الديـن عبـد الحميـد. بـيروت: منشـورات المكتبـة العصريـة، د.ت.

الأنصـاري. شرح قَطـر النـدى وبَـل الصـدى. تحقيـق عرفـان مطرجـي. بـيروت: مؤسسـة الكتـب الثقافيـة، ١٩٩٨.

الأنصـاري. مغنـي اللبيـب عـن كتـب الأعاريـب. تحقيـق مُحَمَّـد محيـي الديـن عبـد الحميـد. القاهـرة: مطبعـة المـدني، د.ت.

الأنصـاري، عبـد الله بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـد الله بـن هشـام. شرح شُـذور الذهـب في معرفـة كلام العرب.تحقيـق مُحَمَّـد محيـي الديـن عبـد الحميـد. القاهـرة: دار الطلائـع، ٢٠٠٤.

الأنصـاري، ابـن هشـام. شرح شـذور الذهـب. د.ط. القاهـرة، مـصر: دار الطلائـع، ٢٠٠٤.

البغـدادي، عبـد القـادر بـن عمـر. خزانـة الأدب ولـب لبـاب لسـان العرب.تحقيـق عبـد السـلام هـارون. ط٤. القاهـرة: مكتبـة الخانجـي، ١٩٩٧.

الجيـاني، مُحَمَّـد بـن يوسـف بـن عـلي. البحـر المحيـط. تحقيـق عـادل أحمـد عبـد الموجـود و عـلي مُحَمَّـد معـوض. ط١. بـيروت - لبنـان: دار الكتـب العلميـة، ١٩٩٣.

الحديثـي، خديجـة. موقـف النحـاة مـن الاحتجـاج بالحديـث الشريـف. العـراق: دار الرشـيد، منشـورات وزارة الثقافـة والإعـلام، ١٩٨١.

الحلبي، شـهاب الديـن السـمين. الـدر المصـون في علـوم الكتـاب المكنـون. د.ط. دمشـق: دار القلم، د.ت.

الذهبـي، شـمس الديـن مُحَمَّـد بـن أحمـد. سـير أعـلام النبـلاء. تحقيـق محـي الديـن سـعيد الهـروي. ط١. بـيروت: دار الفكـر العـربي، ١٩٩٦.

الزبيـدي، مُحَمَّـد مرتـضى الحسـيني. تـاج العـروس مـن جواهـر القامـوس. تحقيـق عبـد الستـار أحمـد فـراج. الكويـت: مطبعـة حكومـة الكويـت، ١٩٦٥.

الـزِرِكْلي، خـير الديـن. الأعـلام قامـوس تراجـم

لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. ط١٥. بيروت – لبنان: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢.

السامرَّائي، فاضل صالح. معاني النحو. ط٢. عمان: دار الفكر، ٢٠٠٣.

السيوطي، عبد الرحمن. الإتقان في علوم القرآن. تحقيق محمود أحمد القيسية ومُحَمَّد أشرف سيد سليمان الأتاسي. ط١. أبوظبي: مؤسسة النداء، ٢٠٠٣.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. الاقتراح في علم أصول النحو وجدله. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: مكتبة الصفاء، ١٩٩٩.

السيوطي. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. بعناية مازن مُحَمَّد السرساوي. ط١. الدمام/ السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٣١.

العَقيلي، عبد الله بن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك. تحقيق حمد محيي الدين معبد الحميد. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن علي بن مُحَمَّد. شروح الحدود النحوية. تحقيق مُحَمَّد الطيب الإبراهيم. ط١. بيروت: دار النفائس، ١٩٩٦.

الفيروزآبادي، مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب. القاموس المحيط. تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. ط٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣.

القزويني، الخطيب. الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع. وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين. ط١. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣.

الكليني، مُحَمَّد بن يعقوب. أصول الكافي. ط١. بيروت – لبنان: دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

المالكي، أبي إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسى للخمي الغرناطي. الموافقات في أصول الشريعة. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤.

النابغة الذبياني. ديوان النابغة الذبياني. تحقيق حمدُو طمّاس. ط٢. بيروت – لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

حسين، مُحَمَّد الخضر. دراسات في العربية وتاريخها. ط٢. دمشق – سوريا: المكتب الإسلامي، ١٩٦٠.

فضل، صلاح. بلاغة الخطاب وعلم النص. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (١٦٤)، ١٩٩٢.

مداس، أحمد. لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري. إربد_ الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٩.